جشع التجار

هل يأكل الزيادة فى المرتبات؟!

● ضياء عبدالحميد

لا حديث للمواطنين حاليا إلا عن ارتفاع الأسعار والذى يتوقعون أن يبدأ مع نهاية شهر يوليو القادم وبالتحديد يوم الحصول على المرتب والذى سيكون متضمنا الزيادة الجديدة فى مرتبات العاملين وأصحاب المعاشات.. والتى حسبما يقال إن نسبة هذه الزيادة سوف تتجاوز ٤٠ فى المائة بعد تطبيق علاوة الـ٢٠ فى المائة على أساس المرتب وتطبيق القانون الجديد للضرائب على الدخل.. خاصة بعد أن تعودوا على رفع التجار لأسعار السلع والخدمات بدون ضابط.. أكبر دليل على ذلك ما شاهدناه خلال السنوات القليلة الماضية من تفاوت غريب فى مستوى الأسعار «لجميع السلع» وارتفاع أسعارها بدون مبررما بين شهر وشهر، بل والأكثر من ذلك وجود أكثر من سعر للسلعة الواحدة تبعا لاختلاف أماكن بيعها.. وأصبح التجار يتحكمون فى الأسعار بالأسواق كيفما يشاءون خاصة فى ظل غياب الأجهزة الرقابية!!.

ورغم تصريحات المسئولين والوزراء بأن العلاوة لن يقابلها زيادة فى الأسعار على الإطلاق.. طالعنا تقرير حديث صدر وأعلن عنه على لسان **اللواء أبوبكر الجندى رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء** يؤكد فيه ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية للمستهلكين والتى تشمل ٨٩٢ نوعا وفى جميع المحافظات بنسبة ٤,٧ فى المائة.

ومؤكدا أيضا على أن ارتفاع الرقم القياسى يعود إلى ارتفاع أسعار الطعام والشراب بنسبة ٣,٦ فى المائة، والملابس والأقمشة بنسبة ٥,٣ فى المائة وارتفاع أسعار الكهرباء والمياه والوقود بنسبة ٥,٢ فى المائة، والأثاث والمعدات المنزلية والصيانة بنسبة ١ فى المائة، والرعاية الصحية بنسبة ٤,٢ فى المائة والنقل والمواصلات بنسبة ٦,٩ فى المائة والاتصالات السلكية واللاسلكية بنسبة ٤٦ فى المائة.

وكذلك ارتفاع أسعار الأسماك والمأكولات البحرية بنسبة ٦,٥ فى المائة، والألبان والجبن والبيض بنسبة ٩,٩ فى المائة والزيوت والدهون بنسبة ٦,٨ فى المائة، والسكر والأغذية السكرية بنسبة ١٠ فى المائة.

وإن دل ذلك على شئ فإنما يدل على استعداد الأسعار فى الأسواق للارتفاع، وعلى مدى استغلال بعض التجار لظروف العلاوة الجديدة لإحداث فوضى فى الأسعار.

وإذا عدنا للوراء قليلا نجد أن موجة الغلو فى ارتفاع الأسعار بدأت مع بداية قرار تحرير سعر الصرف للجنيه فى ٢٨ يناير ٢٠٠٣.. ووقتها علق هؤلاء التجار عملية ارتفاع الأسعار على شماعة انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار والعملات الأخرى، بجانب ارتفاع أسعار السلع فى البورصات العالمية كنتيجة طبيعية لحرب العراق وعدم استقرار الأسواق العالمية.

ولكن.. وبعد هدوء الأوضاع وعودة الاستقرار للجنيه المصرى واسترداد عافيته أمام العملات الأجنبية، وكذا استقرار الأسعار العالمية، بل وانخفاضها.. إلا أنه لم يواكب ذلك انخفاض للأسعار فى مصر على الإطلاق بل حدثت موجات من الزيادات الأخرى فى الأسعار مما كان يمثل علامات استفهام كبيرة.. فالدولار ينخفض والأسعار ترتفع بدون أى مبرر والخاسر الأوحد فى هذه المعادلة المعقدة هو محدودو الدخل!.

مما دعا الحكومة من جانبها إلى زيادة الدعم على السلع الأساسية، وإضافة سلع جديدة على البطاقات التموينية، كما قامت باتخاذ قرار شجاع وحاسم ـ تحسد عليه ـ بتخفيض الجمارك بنسب كبيرة وصلت فى بعض الأحيان إلى ٤٠ فى المائة.. ووقتها أكد جميع المسئولين على ضرورة انخفاض الأسعار كنتيجة طبيعية لهذا الانخفاض، لكن علينا الانتظار لمدة ٣ أشهر، أو بالتحديد ٩٠ يوما وهى فترة الدورة الاستيرادية الجديدة، ولكن مرت الشهور.. وقطار الأسعار لا يتوقف!.

وإذا كانت علاوة هذا العام تأخذ وضعا خاصا، خاصة بعد أن رفعت الحكومة العلاوة إلى ٢٠ فى المائة بقرار من **الرئيس مبارك**، كمحاولة من جانبها لتخفيف الأعباء عن محدودى الدخل، فإن الأمر يحتاج إلى وقفة صارمة لضبط الأسواق وعدم تسرب هذه العلاوة إلى جيوب التجار.. فهل هناك طريقة وآليات سوف تتخذ لضبط الأسعار خلال المرحلة المقبلة؟!.

●●●

الدكتور حسن خضر وزير التموين والتجارة الداخلية أكد على أنه بدأت خطة شاملة وإجراءات منظمة لضبط الأسواق لوقاية وحماية المستهلك من محاولات التجار والمستغلين والمغالين، حيث سيتم مراقبة الأسواق يوميا ورصد أسعار جميع السلع المتداولة، ونسبة التغيرات التى تحدث لها يوميا، وذلك لحماية طبقات محدودى الدخل التى تعتبر مسئولية الحكومة فى المقام الأول والعمل على رفع مستوى معيشتهم بالتدرج، وذلك فى إطار الزيادات الجديدة التى أقرها الرئيس مبارك لأول مرة بمنح جميع الموظفين علاوة اجتماعية خاصة بنسبة ٢٠ فى المائة.

بالإضافة إلى التخفيضات الضريبية الجديدة والتى سوف تسهم بقدر كبير فى تحقيق المزيد من معدلات النمو للمواطنين وللاقتصاد القومى بشكل عام.

بالإضافة إلى تنفيذ القوانين الجديدة المنظمة للسوق المحلية، والتى من شأنها حماية المواطنين من الممارسات الضارة فى الأسواق، والتى يأتى فى مقدمتها قانون المنافسة ومنع الاحتكار، والذى تتضمن لائحته التنفيذية أكثر من ٣٢

استطلاع للرأى بمركز المعلومات بمجلس الوزراء:

٥١ فى المائة يطالبون بمقاطعة السلع لخفض الأسعار

أكد استطلاع للرأى أجراه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء أن ٥١ فى المائة من المواطنين يرون أن مقاطعة بعض السلع سيؤدى إلى تخفيض الأسعار.. وأبدى المواطنون أن أكثر السلع التى هم على استعداد لمقاطعتها هى اللحوم ويليها العدس ثم المكرونة.

وأشار الاستطلاع إلى أن مقاطعة السلع للتأثير على أسعارها يعد أحد الحلول التى يقوم بها المواطنون لتخفيض أسعار السلعَ التى ترتفع أسعارها بدون مبرر.

وكشف الاستطلاع أن ٨٤,٧ فى المائة من أفراد العينة يرون أن السكر والخبز والزيوت والخضروات هى أكثر السلع الأساسية بالنسبة لهم وبالتالى ضرورة زيادة الرقابة من جانب الحكومة على التجار لمواجهة الارتفاع فى أسعار السلع..

● وقفة صارمة مع الأسواق حتى لاتذهب العلاوة الجديدة إلى جيوب بعض التجار الجشعين

مادةً حاكمة للأسعار ومقاومة للمغالاة السعرية أو انتهاز للفرص، وعلى مسئوليتى سوف تصدر اللائحة التنفيذية خلال الأيام القلائل القادمة للعمل بها، بجانب قانون حماية المستهلك الذى سيتم إحالته إلى المجالس النيابية لمناقشته قريبا.

وفى رصد دقيق لمضمون العلاوة.. وارتباطها باتفاع أسعار السلع وضرورة ضبطها خلال الفترة القادمة تحدث **مصطفى زكى رئيس شعبة المستوردين بالغرف التجارية** يقوله إنه من المعروف أن العلاوة سوف يستفيد منها محدودو الدخل، وهذه الفئة معدل ميلها للاستهلاك تتراوح ما بين ٩٨ إلى ١٠٠ فى المائة.. فلاشك أن هذه العلاوة والزيادة فى المرتبات سيقابلها زيادة فى معدلات الإنفاق الاستهلاكى وتولد قوة شرائية، وبالتالى إذا لم يحدث ضبط لعملية الأسعار فى الأسواق سوف لا يشعر المواطنون بقيمة العلاوة.

وإن كان هناك عامل هام يطمئن المواطنين من عدم ارتفاع للأسعار هو أن السوق المصرى مشبع بالسلع، لأنه فى حالة ركود منذ فترة، ثم أنه منذ يناير الماضى كانت هناك حالة من الهدوء النسبى فى الأسواق نتيجة مناسبات عديدة منها عيد الأضحى ثم تلاها فى أبريل أعياد القيامة، وبعدها انشغال المواطنين بالدروس

● واء أبو بكر الجندى

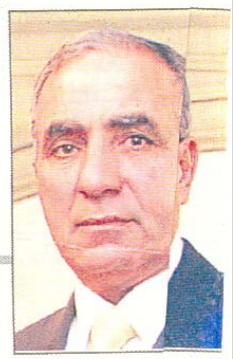

● مصطفى زكى

على مسئولية وزير التموين: مراقبة الأسواق يوميا لحماية المستهلك من استغلال التجار بعد العلاوة

● د. حسن خضر

● د. نادر رياض

الخصوصية وموسم الامتحانات، كل هذا أدى إلى تقليل الطلب فى سوق الاستهلاك.

مما دعا بالتجار وبالتحديد فى سلاسل السوبر ماركت إلى أن تبيع منتجاتها بطريقة ١+١=٣ أى شراء قطعتين من المنتج واكتساب قطعة ثالثة هدية بنفس الأسعار.

وفى حقيقة الأمر نحن لا نريد تدخلا من جانب الحكومة لضبط الأسعار خاصة بعد تحرير التجارة، ولكن من الممكن زيادة المعروض من السلع فى منافذ القطاع العام والمجمعات الاستهلاكية، وسوق السلع للمدارس، وأسبوع السياحة والتسوق، بجانب إقامة معارض دائمة بأرض المعارض.. والتى من شأنها استقرار للأسعار فى الأسواق ككل نتيجة للمنافسة العادلة.

كما نطالب بإقامة وحدة خاصة فى الموانئ للتأكد من مدى صلاحية السلع للمواصفات القياسية حماية لصحة المستهلك ومشاركة وزارة الصحة فى عملية التحليل.

●●●

وعندما يتحدث **الدكتور مهندس نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب ورئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى** حول العلاوة والأجور وقانون الضرائب وكيفية حماية محدودى الدخل من ارتفاع الأسعار: فإنه يرى أن قانون الضرائب الجديد بداية يعتبر نقلة نوعية فى القوانين الداعمة لتنشيط حركة الصناعة والتجارة لما له من مزايا متعددة لها تأثير واسع النطاق على أداء كافة الفئات الفاعلة فى المجتمع، وهو ما يثبت أن الفكر الحكومى المصرى قادر على الإتيان بالحديث والمؤثر.

ولكن فيما يخص الإجراءات الواجب اتخاذها لحماية محدودى الدخل فى إطار الزيادات الجديدة على المرتبات والتخفيضات الضريبية التى تضمنها قانون الضرائب فى الحل العملى لذلك يتمثل فى العمل على زيادة الإنتاج للسلع التى تقع على قمة الأولويات نزولا منها إلى باقى السلع، فمن المعروف فى علم الاقتصاد أن ارتفاع السلع قد يكون مفتعلا أو قد يكون حقيقيا.

ويكون افتعال رفع الأسعار عادت فى صورة نوع من الاتفاق الضار يتم بين الصناع أو التجار أو المستوردين المتحكمين فى السلع المعنية، وقد تصدى المشرع لمثل هذه الممارسات الضارة، وأثم هذا الاتفاق لمرتبة التجريم الذى يعاقب عليه القانون، وذلك ضمن قانون تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الضارة الذى ستصدر لائحته التنفيذية خلال الأيام المقبلة، بالإضافة إلى قانون حماية المستهلك الذى سيتم احالته إلى مجلسى الشعب والشورى لمناقشته.

إلا أن هذا الأمر فى حد ذاته يتم على الجانب الوقائى، أما على الجانب العلاجى، فإن هناك القاعدة التى لا يختلف عليها أحد من خبراء الاقتصاد والتسويق وهى علاقة العرض والطلب.. أى أن وفرة المنتج المطروح بالأسواق ونقص المعروض منه هو المحدد الحقيقى لسعر السلع فى السوق.

لذا فإن القاعدة المستقرة للوصول إلى تحقيق التوازن فى الأسعار والبيع بالسعر الحقيقى لن يتحقق إلا بإحداث وفرة فى المعروض من السلع تزيد عن الطلب بنسبة معقولة.. وهذا الأمر سيعود بالأسعار لتصبح أسعارا حقيقية دون مغالاة أو مزايدة، كما أنه سيقضى على الطوابير التى نراها فى بعض السلع.

لذا فإن زيادة العرض وتنشيط المنافسة يبقى المفتاح الحقيقى لخفض الأسعار دون أن نسقط من حساباتنا ضرورة الاهتمام بعنصر الجودة.

ولعل ما نحن بصدده من برنامج شامل للإصلاحات الاقتصادية بدأ بتسهيل فى إجراءات الاستيراد وتخفيض من الرسوم الجمركية وما أتى به قانون الضرائب الجديد أمر من شأنه تنشيط الأسواق من ناحية، وإذكاء روح المنافسة فى الإنتاج من ناحية أخرى.

مجلة أخر ساعة ٢٠٠٥/٦/٢٢